

التوجيه الصوتي لحذف الألف في العربية

دراسة تحليلية موازنة بين القدماء

والمحدثين

(الحذف، الألف، التشكيل)

أ.م.د. جنان ناظم حميد

الجامعة المستنصرية كلية الآداب

م. حسين عبد المهدي

جامعة بغداد / كلية التربية ابن الهيثم

This research deals with the subject Vowels letters by deletion between the rules of the inherited Arabic morphology rules and the data of the modern vocal lesson, Based on the Arabic voice composition The research was insisted on showing the views of the speakers sometimes besides, Opponents at other times. With the new advice of what was presented on the basis of realistic voice. There are many cases of the vowels subject They may illusion some in their explanation and analysis far from linguistic reality, such as their decision on long vowel sounds as silent consonants This is contrary to the contradictory reality. For how do these letters silent although they are vowels symbols Including their rule on the voices of the vowels which is Preceded by symbols. From its type. It means that the silent sound in one syllable has two peaks. This also does not exist in Arab phrase. As well as their judgment on many areas of reduction of long movements and shortening. On it was completely omitted to meet the silences. So, after long vowels sound a silent sound, who they decided came out of fascism in their study, when the sounds of the long illness came a silent still voice. They ruled on this meeting between the long symbols and silent sound so, they deleted the long so for this reason we don't found any existence in Arabic phrase. From this point, it is found the modern sound lesson to correct many It corrected many of the illusions of the ancients in guiding them to matters of functional phonology, One of the methods of vocal treatment of vowels letters by deletion is to find that the dominant cause is Shorten the long sound in the extended phrase in the formulation ladder section to turn into a long closed phrase. This is the main reason for main directing what the ancients saw as the omission of the Al-Alfa.

ملخص البحث

هذا البحث يعالج موضوع الإعلال بالحذف بين قواعد الصرف العربي الموروث ومُعطيات الدرس الصوتي الحديث، مُعتمداً على التشكيل الصوتي للعربية، وقد حرص البحث على عرض آراء المُحدثين مؤيداً تارة، ومُعارضاً تارة أُخرى، مع التوجيه الجديد لما عُرض على وفق أُسس صوتية واقعية. فثمة كثيرٌ من مسائل موضوع الإعلال قد وهم القُدّامى في تعليلها وتوجيهها بعيداً عن الواقع اللغوي، ومنها حكمهم على أصوات العلة الطويلة بأنّها أحرف صامتة ساكنة وهذا مناقض للواقع المنطوق إذ كيف تُسكّن تلك الأحرف وهي حركات؟! وكذا حكمهم على أنّ الصوائت الطويلة تكون مسبوقة بحركة من جنسها، فهذا يعني أنّ للصوت الصامت في المقطع الواحد قمتين. وهذا أيضاً ممّا لا وجود له في مقاطع العربية. وكذا حكمهم على كثير من مواضع اختزال الحركات الطويلة وتقصيرها على أنّها حذفت حذفاً تاماً لالتقاء الساكنين. إذ جاءت هذه العلة فاشية في دراساتهم فعندما يأتي بعد أصوات العلة الطويلة صوت صامت ساكن حكموا على هذا التلاقي بين الحركة الطويلة والساكن بعدها بالالتقاء الساكنين فحذفوا العلة الطويلة لأجل ذلك وهذا أيضاً لا وجود له في مقاطع العربية. ومنه هنا جاء الدرس الصوتي الحديث مصححاً كثيراً من أوهام القُدّامى في توجيههم مسائل علم الأصوات الوظيفي، ومن طرائق المعالجة الصوتية لمسائل الإعلال بالحذف نجد أنّ العلة الغالبة هي تقصير الصائت الطويل في المقطع المديد الوارد في درج التشكيل المقطعي ليتحوّل الى مقطعٍ طويل مغلق، وهذه هي العلة الرئيسية في توجيه ما رأى القُدّامى أنّه حذفٌ للألف.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين حمداً دائماً لا ينقطع أبداً، ولا يُحصي له الخلائق عدداً، وأفضلُ الصلاة والسلام على سيدنا ونبينا مُحَمَّدٍ وعلى آله الطيبين الطاهرين. أمّا بعدُ: فإنماط الحذف الصوتي كثيرة في العربية ولهذا اختصّ هذا البحث بواحد منها هو الحذف المتعلق بصوت الألف. فقد ذكر الصرفيون كثيراً من المواضع التي تحذف فيها الألف. وتباينت تعليلات القُدّامى والمُحدثين في توجيه هذا الحذف، إذ نحت الدراسة القديمة في توجيهه وتعليله منحى بعيداً عن الواقع اللغوي المنطوق ومُعتمداً على طبيعة الإملاء العربي أكثر من اعتماده على السلسلة الكلامية المنطوقة. فجاءت معالجتها في الدرس الصوتي الحديث مقنعة موجزة في علة صوتية واحدة هي تقصير مدّ الألف فرارا من ظهور المقطع المديد. ولذا التزم البحث بعرض آراء القُدّامى أولاً وحصر أقوالهم بحذف الألف فتبين أنّهم قد ذكروا ثلاثة أنماط لفظية تسقط فيها الألف، وعللوا بالحذف لالتقاء الساكنين غالباً، أما الدرس الصوتي الحديث فجاءت مسأله في توجيه هذا الحذف ذات صبغة نقدية تتقض ما قاله القُدّامى وتؤسّس لتعليل صوتي جديد نابغ من صميم اللغة المنطوقة لا المكتوبة. ولم يقف جهدنا في البحث عن جمع الأقوال وتنظيمها بل جاوز ذلك إلى التوجيه لتلك الآراء مؤيدين تارة، ومُعارضين تارة أُخرى مُعتمدين في دراستنا على تفسير تلك المسائل على المقطع الصوتي. واستدعت طبيعة البحث أن يقسم على ثلاثة مطالب:

الأول: التوجيه الصوتي لحذف الألف من الفعل الأجوف.

الثاني: التوجيه الصوتي لحذف الألف من الفعل الناقص.

الثالث: التوجيه الصوتي لحذف ألف اسم المقصور. ودُيِّلَ البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها، ثم أتبع ذلك ثبوت المصادر والمراجع التي استعنت بها في هذا البحث يقف في مقدمتها الكتاب لسببويه، وشرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترلابي، وأما كتب الدرس الصوتي الحديث فيقف في مقدمتها المنهج الصوتي للبنية العربية للدكتور عبد الصبور شاهين، وعلم الصرف الصوتي للدكتور عبد القادر عبد الجليل. وأما المنهج المتبع في البحث فيتلخص بالنقاط الآتية:

- ١ - نكر اسم المسألة التي قيل بإسقاط الألف فيها.
- ٢ - عرض آراء علماء اللغة القدامى في المسألة.
- ٣ - ذكر ما تناوله الدرس الصوتي الحديث من آراء، ومناقشتها.
- ٤ - ترجيح آراء الفريقين بناء على التشكيل الصوتي للعربية.

تهلّطة: يعدُّ الحذف من أبرز المظاهر الصوتية في اللغة العربية، وردّه المتقدمون لأسباب مختلفة، منها: النقاء الساكنين^(١)، والتخفيف^(٢)، وكراهة النقل^(٣)، وهو من سنن العرب في كلامها^(٤)، ويرى الدكتور عبده الراجحي أنه: "تأثير يصيب الحرف في حالات معينة يؤدي إلى حذف من الكلمة"^(٥). وجاء الحذف في مواضع مختلفة في العربية، تناولها المتقدمون والمحدثون بالدرس والتفسير وتحديد الأسباب، وذكروا "أن الإعلال بالحذف على ثلاثة أنواع: حذف القمّة، وحذف القاعدة، وحذف المقطع"^(٦). ورأى ابن الأنباري أن القياس في الألف "أن لا تُحذف لأنّها في غاية الخفة وهي جارية مجرى النفس لا تنقطع على مخرج وقد حذفت في الشعر لإقامة الوزن والوجه في ذلك قلة الاحتفال بها لفرط خفتها وأنّ الفحة تُعني عنّها وكأنّها ليست حرفاً"^(٧). وعلى الرغم من ذلك نكر الصرفيون كثيراً من المواضع التي تحذف فيها الألف^(٨). عني هذا البحث بجمعها ودراستها دراسة موازنة بين القدماء والمحدثين وذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول: التوجيه الصوتي لحذف الألف في الفعل الأجوف

وقد تبين أنّ له نمطا واحدا هو (الفعل الأجوف المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة). وذلك نحو: (قال - قلت، قلنا، قلن). (باع - بيعت، بعنا، بعن). (خاف - خفت، خفنا، خفن). وهنا يرى المتقدمون أنّ الألف سقطت لالتقاء الساكنين، سكونها وسكون لام الفعل عند اتصاله بضمير الرفع^(٩). أمّا المحدثون فرأوا أن الألف في نحو (قال وباع) ليس صوتاً صامتاً ليوجه سقوطه بالتقاء الساكنين، بل الألف إنّما هو حركة طويلة للقاف، وأنّ أمثلة هذا الفعل حين اتصلت بضمائر الرفع بعد إعلالها "توافرت على المقطع المديد، وهو من المقاطع المكروهة[...]. وتمّ التخلص من هذا المقطع بتحويله إلى المقطع الطويل، وذلك بتقصير زمن النطق بالمصوت الطويل الذي مثل قمّة هذا المقطع المكروه"^(١٠). فالتشكيل الأصلي للفعل الثلاثي المسند إلى ضمائر الرفع إنّما هو بأربعة مقاطع قصيرة متتابعة كما في (كتب + ت) = (ك - ت / ب - ت / ب - ت / ت) وفي الصحيح يكتب بحذف قمة المقطع الثالث تمهيدا لدمج المقطعين الثاني والثالث في مقطع واحد هو طويل مغلق فيصير التشكيل (ك - ت / ب - ت / ت). أما (قال + ت) فأصل تشكيله هو (ق / و - ل / ت / ت). وهنا لا يكتب بسقوط قمة المقطع الثالث فرارا من توالي المقاطع القصيرة المتتابعة بل يسقط أيضا المقطع الثاني بتمامه لأنه يشكل مزدوجا صوتيا ثقيلًا في وسط التشكيل المقطع للفعل الذي ينبغي أن يكون خفيف النطق سهل التشكيل لأنه سيكون من مقطعين لا ثلاثة هما (ق - ل / ت / ت). ولكن الجدّ محتدم بين القدماء والمحدثين في تعليل ضمّ الفاء في (قلت) وكسرها في (يعت)، فقد انطلق فريق من القدماء من الأصل المفترض في التعليل، فرأى هذا الفريق من القدماء أن الفعل الأجوف بنوعيه الواوي واليائي، إذا كان من باب (فعل) يتحول إلى باب (فعل) عند اتصاله بالضمائر الصامتة إذا كان واويا، وإلى باب (فعل) إذا كان يائيا، حيث يقول سببويه: "وأما (قلت) فأصلها (فعلت) معتلة من (فعلت). وإنّما حوّلت إلى (فعلت) ليغيروا حركة الفاء عن حالها لو لم تعتلّ، فلو لم يحولوها وجعلوها تعتلّ من (قوّلت) لكانت الفاء إذا هي القي عليها حركة العين غير متغيرة عن حالها لو لم تعتلّ، فلذلك حوّلوها إلى (فعلت) فجعلت معتلة منها"^(١١). ثم يُضيف "وأما يعت فإنّها معتلة من (فعلت) لكان حال الفاء كحال (قلت)"^(١٢). وشرح السيرافي كلام سببويه فقال: "وذلك قولك في قال وقام: (قلت، وقمّت)، وفي باع وسار: (بعث وسرّث)، وكان الأصل في قمّت: (قوّمّت) فنقلوه إلى (قوّمّت)، ثم نقلوا ضمة الواو فألقوها على القاف وسكنوا الواو كما سكنوها في (قام)، فلما سكنوها اجتمع ساكنان الميم والواو، فسقطت لاجتماع الساكنين"^(١٣). أمّا الذي أصله على (فعل، وفعل) فنقل حركته إلى الفاء من غير نقله من باب إلى باب، قال ابن جني: "فأما (خفت، وهبت، وطلت) فلم يحتاجوا إلى أن ينقلوها إلى شيء؛ لأنّ حركة العين في أصل تركيب الفعل جاءت مخالفة لحركة الفاء؛ لأنّ أصل خفت: (خوفت)، وأصل هبت: (هبيت)، وأصل طلت: (طولت)، فنقلت الضمة والكسرة

الأصليتان من العين إلى فاء الفعل^(١٤). وساق ابن جني تعليلاً آخر يمكن أن يُحسب على الأصل المفترض، إذ قال: "فأصل قُلْتُ، وبيعتُ: (قَوْلْتُ، وبيعتُ)، فنقلت (قَوْلْتُ) إلى (قَوْلْتُ)؛ لأنَّ الضمَّة من الواو، ونقلت ببيعت إلى (بيعت)؛ لأنَّ الكسرة من الياء، ثم قُلَيْت العين لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت ألفا في التقدير، وبعدها لام الفعل ساكنة لاتصالها بالضمير، أعني: التاء، فسقطت العين، فنقلت حركتها المجتابة لها إلى الفاء قبلها، فصارت (قُلْتُ، وبيعتُ)"^(١٥). ولنا أن نسأل ابن جني، كيف يُمكن تقدير الألف مع وجود الواو والياء المُحرَكَتين؟ وكيف يُمكن أن تكون الألف مقدَّرة مع تحريك العين بالضمِّ أو بالكسر؟ وهل يُمكن الشعور بثقل شيء غير موجود حتى تُحذف الألف لالتقاء الساكنين؟ إنَّ قول ابن جني لا يمكن تصويره إلى الحد الذي دفع الدكتور داود عبده إلى القول: "وأياً كانت حقيقة رأي ابن جني فإنني لا أجد تفسيراً مقبولاً لحلّول الضمَّة - وقد حُذِفَت - محل الألف"^(١٦). ويدخل على هذا التعليل أمران؛ أولهما إنَّ الحركة لا تُنقل إلا لساكن فيبطل قولهم بنقل الحركة من عين الفعل إلى فائه. والآخر: إنَّ كل لكل باب من أبواب الثلاثي بنية خاصة به تحمل معنًى يدل عليه. وهنا يبطل قولهم بنقل الفعل من باب إلى آخر دون مسوغ دلالي أو صوتي. واعتمد فريق آخر على الأصل المستعمل في تعليله تحريك فاء الفعل المسند بالضمّة أو الكسرة بدلاً من الفتحة. ومنهم الرضي الاستريادي الذي انتقد سابقه في اعتمادهم على الأصل المفترض في التعليل الصوتي، فقال: "وأيُّ داعٍ لنا إلى إلحاق الضمائر المرفوعة بـ(قَوْل، وبيعت) اللذين هما أصلاً (قال، وباع)؟ وهل هي في الفاعلية إلا كالظواهر في نحو: (قال زيد)، و(باع عمرو)؟ فالوجه إلحاق هذه الضمائر بـ(قال، وباع) مقلوبي الواو والياء ألفاً"^(١٧). فهنا يرى الرضي أن بعد حذف الألف - لالتقاء الساكنين - قصدوا إلى التنبيه على بنية كل فعل، فحافظوا عليها بتحريك الفاء بحركة مناسبة للمحذوف، وتراعى بقدر ما يمكن فعل ذلك، ويكون بتحريك الفاء بالحركة التي كانت في الأصل على العين؛ فاختلاف أوزان الفعل الثلاثي يكون بحركات العين فقط، ولم يمكن هذا في (فعل) المفتوح العين نحو (قَوْل، وبيعت)؛ لأنَّ حركتي الفاء والياء فيه متماثلتان، فتركوا التنبيه فيه ونَبَّهوا على البنية في (فعل، وفعل) فقط، فقالوا في نحو خاف وهاب: (خَفْتُ وَهَيْبْتُ)^(١٨). فتحريك الفاء في نظر الرضي دلالة على بنية الفعل، فإذا كانت بنيته على (فعل) حُرِّكت الفاء بالضمِّ، نحو: (طُلْتُ)، وإذا كانت على (فعل) حُرِّكت الفاء بالكسرة، نحو: (خَفْتُ)^(١٩). أمّا ما كان مفتوح العين نحو: (قَوْل، وبيعت) فليس فيهما تنبيه على بنية الفعل؛ لتماثل الحركتين على الفاء والياء، لهذا نَبَّهوا على الواو والياء باجتلاب ضمّة على الفاء للدلالة على الأصل الواوي في (قُلْتُ)، وكسرة على الفاء للدلالة على الأصل اليائي في (بيعت)^(٢٠). ورفض المحدثون قول المتقدمين في أن نقل الحركة جاء للتمييز بين ما هو واوي وبين ما هو يائي، فقال الدكتور داود عبده: "وهذا التبرير ليس مقبولاً؛ لأنَّ الظواهر اللغوية ليست وليدة التفكير الواعي، ولو كانت التغيرات الصوتية تحكمها اعتبارات كهذه لما تساوت الواو وذوات الياء في مثل (قال، وباع، وقائل، وبيعت، وخفت، وبيعت)"^(٢١). وبعُد الدكتور عبده من أكثر المهتمين بمسألة تحريك الفاء في مثل هذه الأفعال إذا ما أُسندت إلى ضمائر الرفع، على أنه ردُّ الوصفيين الذين لا يهتمون بالبنية العميقة في أعمالهم اللغوية؛ لأنَّ هذه الأفعال على رأيهم يجب أن تكون على صور (قُلْتُ، وبيعت)، من (قال، وباع)^(٢٢). ولهذا وافق عبده المتقدمين في بناء تحليلهم الصوتي على أساس البنية العميقة ونقل الفعل من باب إلى آخر، أي: من (فعلت) إلى (فعلت) و(فعلت)^(٢٣). ويتلخّص رأي الدكتور عبده أن قَمّة المقطع الثاني وهي الضمّة في (طُول)، والكسرة في (هيبت) تتحوّل إلى صائت مائل لسابقه، فتصير (طُول)، و(هيبت)، وقرّر أنّ هذه قاعدة في كلّ فعل أجوف، اتّصل بضمير أم لم يتّصل، غير أنه يرى أنّ التغيير في (طُولت، وهيبت) حصل بتمائل الصائت الأول للثاني، وليس بتمائل الثاني للأول كما حصل في (طُول، هيبت)، فصار: (طُولت، وهيبت)، وبعد سقوط العلّتين (الواو، والياء) تشكّل ضمّة طويلة وكسرة طويلة^(٢٤)، فالفعل (طُولت) تشكّله هو (ط - / و - / ل / ت - /) وعند سقوط الواو اللينة وهي قاعدة المقطع الثاني يصبح التشكيل (ط - / ل / ت - /) فتمائل الفتحة الضمّة التي بعدها فيصبح التشكيل (ط - / ل / ت - /) فيختزل المقطع الأول إلى طويل مغلق بعد أن اكن مديداً فيصير (ط - / ل / ت - /). وكذا (هيبت) تشكّله هو (ه - / ي - / ب / ت - /) وعند سقوط الياء اللينة يصبح التشكيل (ه - / ب / ت - /) فتمائل الفتحة الكسرة بعدها فيصبح التشكيل (ه - / ب / ت - /) فيختزل إلى (ه - / ب / ت - /). وردّ تفسيره هذا إلى قواعد النبر، فيرى أنّ العلّة المنبورة أكثر مقاومة للتحوّل وللسقوط من غير المنبورة، وحيث أنّ النبر في مثل (طُول، وهيبت) يقع على العلّة الأولى، وفي مثل (طُولت، وهيبت) يقع على العلّة الثانية يتّضح أنّ العلّة غير المنبورة من العلّتين المحيطتين بشبه العلّة هي التي تتحوّل لتمائل العلّة المنبورة بغض النظر عن السابق منهما^(٢٥). ويرد الدكتور فوزي الشايب على قول القدماء بنقل الفعل الأجوف على الباب الخامس عند إسناده إلى الضمائر قائلا: "ولكن القول بنقل (قَوْلت) وبابها إلى (فعلت) و(بيعت) وبابها إلى (فعلت) يتناقض مناقضة صريحة والقانون الصرفي العام الذي صاغوه بأنفسهم وهو أنّ الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قبلتا ألفين. وهذا الشرط يتوافر في الصيغة الأصلية (قَوْلت وبيعت) وفي الصيغة الجديدة المزعومة وهي (قَوْلت وبيعت)، فلمْ عُطت أحكام هذا القانون

الصرفي مرتين، وكيف يهدمون هنا ما سبق ان أقرّوه وأصلوه من قواعد واحكام؟ لا شيء يدعو إلى ذلك سوى محاولة إيجاد تفسير لضم الفاء وكسرها في مثل قُلْتُ وبعُتْ ، فكان إن وجد من ثم هذا التخرج الغريب ، وهذا التفسير العجيب^(٢٦). ثم يخرج ذلك بطريقة يراها أقرب مأخذاً وأسهل تناولاً ، حيث إنَّ (قَوْل : kawala وبيَّع bayaa) كل منهما وقع شبه الحركة بين حركتين قصيرتين ووجودهما في هذا المقطع يضعفهما ، فتسقطان ، وبعد السقوط تجتمع الحركتان لتشكلا حركة طويلة وتصبح (قال ، باع) ، وعند إسنادهما إلى الضمائر الصامتة ، تصبح (قالت و باعت) وهذا سياق صوتي مرفوض؛ لأنه عبارة عن مقطع مديد وتعالج بتقصير الحركة لتصبح الأفعال (قُلْتُ وبعُتْ) تكسر فإؤه؛ لأنَّ الكسر والياء متجانستان، وتضم ما عدا ذلك من الأفعال وتصبح (قُلْتُ وبعُتْ)^(٢٧). ويفهم من كلام الشايب أنه عند اتصال الفعل الأجوف بضمير رفع متحرك يتشكل مقطع مديد وهو مقطع غير مرغوب في العربية حين يكون ابتداءً، بشرط أن يكون آخرًا ويوقف عليه، لذا لا بُدَّ من تقصيره عن طريق حذف نصف الصائت الطويل، وإبقاء نصفها الآخر ليتحوّل إلى مقطع طويل مغلق، لكن اذا كان الفعل مكوّنًا من مقطعين: قصير مسبوق بمقطع طويل مفتوح حذفنا قمة المقطع الأول، واجتلبنا الكسرة بدلها، إلا إذا كان المضارع منه واوياً تظهر واوه، عند ذلك نجتلب الضمة للدلالة على أنه واوي^(٢٨)، فنقول في (قال) وفي مضارعه الواو: قُلْتُ ولم يطمئن الباحث كاظم عجيل إلى هذا القول " لأنَّ النبر قد يقع على العلة الثانية من دون أن يحصل تغيير أو مماثلة بين الصائتين القصيرين، من نحو: (حَوَّلْتُ، وَعَوَزْتُ)، ممّا يدلُّ على أنَّ تفسير هذه الأحوال على أساس النبر أمر فيه نظر"^(٢٩). ويمكن القول إنَّ تعليل حركة الفاء هنا برد رَدَّ هذه الأفعال إلى بنيتها العميقة أمر مقبول، فهذه الأفعال اعتلّت عينها بحذف الحركة، قال سيبويه: "اعلم أن فَعَلْتُ، وفَعَلْتُ، وفَعِلْتُ منهما معتلة كما تعتل ياء (يرمي)، وواو (يغزو)، وإنما كان هذا الاعتلال في الياء والواو لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهم إياهما وكثرة دخولهما في الكلام"^(٣٠). فعند العودة إلى البنية العميقة للفعل الأجوف المتصل بضمائر الرفع يظهر سقوط قمة المقطع الثالث وتشكل مقطع طويل مغلق في وسط التشكيل: (قَوْل + تُ) = (ق - / و - ل / ت -). (بيَّع + تُ) = (ب - / ي - ع / ت -). (طَوَّل + ت) = (ط - / و - ل / ت -). (هيَّب + تُ) = (ه - / ي - ب / ت -) وهنا يظهر وسط التشكيل مزدوجان صوتيان متداخلان أولهما هابط هو (و، - ي، - و، - ي) على التتابع. والآخر صاعد هو (و، - ي، - و، - ي) على التتابع أيضا. وهذان مزدوجان مشهوران في اللغة العربية قديماً وحديثاً، قال كانتينيون: "كان في السامية حركتان مزدوجتان، وكان أول عنصر من عنصريهما قصيران، وهما: (سي، سؤ) "^(٣١). وفي العادة يتم التخلص منهما بتحويلهما إلى حركة طويلة مناسبة (واو، ياء) طلباً للخفة في النطق، وذلك بإذابة المصوتين القصيرين مع نصف الصائت بينهما (و، ي) لتؤلف العناصر الثلاثة مجتمعة حركة طويلة مناسبة لنصف الصائت الذائب كما في التشكيل: (قَوْل + تُ) = (ق - / و - ل / ت -) = (ق - ل / ت -). (بيَّع + تُ) = (ب - / ي - ع / ت -) = (ب - ع / ت -). (طَوَّل + ت) = (ط - / و - ل / ت -) = (ط - ل / ت -). (هيَّب + تُ) = (ه - / ي - ب / ت -) = (ه - ب / ت -). ويفهم من هذه التشكيلات أن ما ذكره القدماء من حذف للألف تخلصاً من التقاء الساكنين هو في الحقيقة تقصير للحركة الطويلة إلى فتحة قصيرة وليس حذفاً للألف حذفاً تاماً، ومثل هذا التوجيه يبدو ملتزماً في الدرس الصوتي الحديث في كل الأنماط التعبيرية الأخرى التي ذكر القدماء أن فيها حذفاً للألف.

المطلب الثاني: التوجيه الصوتي لحذف الألف في الفعل الناقص

وأحصيت له ثلاثة أنماط هي:

الأول: الفعل الماضي الناقص المسند إلى تاء التانيث الساكنة: وذلك نحو: (غَزَا - غَزَتْ)، (رَمَى - رَمَت). أو المسند إلى واو الجماعة نحو (غَزَا - غَزُوا)، (رَمَى - رَمَوْا)^(٣٢). وهنا ذكر القدماء أن الألف حذفت لالتقاء الساكنين وبقي فُتْحُ ما قبلها للدلالة عليها^(٣٣). ووجه سيبويه بقاء واو الجماعة وعدم ردِّ الألف إلى أصلها بأمن اللبس فقال: "وقالوا: غَزُوا فجاءوا بالواو، لئلا يلتبس الاثنان بالواحد"^(٣٤). يريد أن مع ألف الاثنان تُردُّ ألف الفعل إلى أصلها فيقال (غَزُوا، رَمَيَا) ولكنها تُحذف حذفاً تاماً مع واو الجماعة لالتقاء الساكنين لأن الأصل (غَزَاوا)^(٣٥). ورفض الدرس الصوتي الحديث القول بحذف الألف وتعليل ذلك الحذف بالتقاء الساكنين لأن الألف حركة طويلة فلم يلتق ساكنان في التشكيل وما جرى هو تقصير الحركة الطويلة (الألف) لتصير فتحة تخلصاً من المقطع المديد في درج التشكيل: (غَزَا + تُ) = (غ - / ز - / ت -) ، (غَزَا + وا) = (غ - / ز - / و). فعند تقصير الألف تخلصاً من المقطع المديد يصبح التشكيل: (غ - / ز - / ت)، (غ - / ز - / و)^(٣٦).

فالدرس الصوتي الحديث يسأل "عن الفتحة التي بعد عين الكلمة حين جُعِلت ألفاً كيف بقيت ولا يتوالى صائتان، كما يسأل عن الواو في (دَعُوا، وَرَمُوا) من أين جاءت؛ إذ هي نصف صائت قيمتها قيمة صامت، وواو الجماعة صائت طويل" (٣٧).

الثاني: الفعل الماضي الناقص الذي لامه ألف المسند إلى واو الجماعة: وذلك نحو (سعى، دعا) عند إسنادهما إلى واو الجماعة يصبحان (سَعُوا، دَعُوا)، فرأى القدماء أنّ الألف إنّما سقطت لالتقاء الساكنين في (سَعُوا، دَعُوا) (٣٨). أما المحدثون فلم يطبقوا على تعليل واضح، فبعضهم ذهب إلى تعليل الحذف من الفعل منطلقاً من بنيته العميقة أي (سعى، دعو). فذهب الدكتور فوزي الشايب إلى أنّ الضمير (واو الجماعة) هو الذي حُذِف، والواو التي بقيت هي ضمير بالوكالة، حيث يقول: "إنّ الذي حصل في دَعُوا da'awu ورمُوا ra'awu هو مجرد مخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد (wu) و (yu) اللذين يشكل كلّ منهما المقطع الأخير، وذلك بإسقاط أشباه الحركات وبسقوطها نشأ ما يُعرّف في الدراسة الصوتية بـ Hiatus أي التقاء حركتين، وهذ مبدأ مرفوض عربياً وسامياً أيضاً. وللتخلص من هذا السياق الصوتي المرفوض يحصل انزلاق حركي بشكل آلي بين الفتحة والضمّة، يتخلق على أثره شبه الحركة (الواو) وبهذا يصبح الفعلان: دَعُوا da'awu و رمُوا ramawu، مع فرق طفيف بين (دَعُوا) وهنا، و (دَعُوا) الاصلية، فهذه الأخيرة (فعلوا)، وتلك (فَعُوا)، ولما كانت الضمة والواو متجانستين، وكل منهما تشهد للأخرى، فقد حصل في النهاية مخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد (wu) بإسقاط الحركة، أي الضمة الطويلة التي هي ضمير الجماعة الحركي الاصيل، وذلك لأنّ الواو المتخلّفة سدّت مسدها، وأغنت غناءها، فانتهى الفعلان بذلك إلى (دَعُوا و رَمُوا) بوزن فَعُوًا، فالواو الموجودة في هذين الفعلين ليست ضمير الجماعة المعروف تقليدياً بـ(واو الجماعة) وإنّما هي ضمير بالوكالة إن جاز التعبير" (٣٩). في حين يرى الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود أنّ "التحليل الصوتي الحديث يؤكّد أنّ الفتحة بعد العين نصف الحركة، لأنّ اللغة اختصرت الفتحة الطويلة فأصبحت قصيرة وتم الانزلاق بينهما وبين ضمير الجماعة الحركي، فنشأ في النطق واو نتيجة اجتماع حركات مختلفة" (٤٠). ورأى الدكتور عبد الصبور شاهين أنّ الفعل (سعى) حينما يُسند إلى ضمير الجماعة الحركي، تتابع في تشكيله المقطعي حركتان طويلتان في (س - / ع - /) وحينئذ تختصر الأولى (س - / ع - /) فيحصل الانزلاق بين فتحة قصيرة وضمّة طويلة أي (س - / ع - /) و(٤١). واستدرك الدكتور حسام سعيد النعيمي على أقوال المحدثين هذه بأنّ رأى أنّ (سعى) و (دعا) أصلهما مشكل من مقطعين الأول قصير والثاني طويل مفتوح أي (س - / ع - /)، (د - / ع - /). ولما اتصل بالفعل (واو الجماعة) التقى صائتان طويلتان في (س - / ع - /)، (د - / ع - /). وهذا غير جائز لأنّه يُصبح للمقطع قمتان، لذا يشطر (٤٢) الضمير الواو إلى مُصَوّت قصير وواو احتكاكية، وشطر الضمير (-) أولى لأنّه يكون من نصف صائت، بخلاف قمة المقطع (-) الألف، إذ لا يمكن أن يكون منه نصف صائت، وبعد الانشطار يتكوّن صائت طويل (الألف) وبعده مصوت قصير (الضمّة) وبعدها (الواو الاحتكاكية) (نصف الصائت) (٤٣)، لذا يسقط صوت الضم القصير حتى لا يتوالى صائتان، وبسقوطه يصبح لدينا مقطع مديد في غير موضعه فيتحول إلى مقطع طويل مغلق عن طريق انكماش قمة الألف إلى (فتحة) سعا + و = (س - / ع - / و) ... (س - / ع - / و) فما جرى هو أنّ الفعل (سعى) يتألف من مقطعين (س - / ع - /)، ولما اتصل به ضمير رفع (الواو) أصبح (س - / ع - /)، فجرى أولاً تقصير الصائت الطويل من ألف إلى فتحة أي (س - / ع - /). ثمّ تحولت الواو من مدي إلى احتكاكية لقفل المقطع وتحولته من مقطع غريب بقتين إلى مقطع مألوف هو الطويل المغلق.

الثالث: الفعل المضارع الناقص عند جزمه أو عنده إسناده إلى واو الجماعة وياء المخاطبة: وذلك نحو: (يخشى، تخشى - يخشون، تخشون)، (تخشى - تخشين) (٤٤). فقد ذكر القدماء أنّ الألف هنا حُذفت لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة قبلها دالة عليها (٤٥). ف (يخشون) أصله (يخشاون)، و(تخشين) أصله (تخشائين) فحذفت الألف فيهما لالتقاء الساكنين (٤٦). أي أنّ الفتحة التي قبل الضمير أصلية باقية بحالها ولا تُجتلب حرّكة مجانسة للضميرين هنا (٤٧). أما الدرس الصوتي الحديث فيرفض القول بحذف الألف هنا فضلاً عن التعليل بالالتقاء الساكنين، وأنّ ما جرى هنا إنّما هو تقصير لقمة المقطع المديد الوارد في درج التشكيل ليتحوّل إلى مقطع طويل مغلق كما في التشكيلات الصوتية:

(يخشى + وُن) = (يخشاون)، (ي - خ / ش - و / ن -). فعند تقصير الألف يصبح التشكيل (ي - خ / ش - و / ن -). (تخشى + يُن) = (تخشائين)، (ت - خ / ش - ي / ن -). فعند تقصير الألف يصبح التشكيل (ت - خ / ش - ي / ن -). والحقيقة الصوتية تُثبت أنّ الألف لا تمثّل لام الفعل هنا، بل هي حركة عين الفعل، لهذا نستطيع أن نقول مطمئنّين أنّ لا التقاء لساكنين في مثل (غَرَّتْ، و تَخَشُونَ، وتَخَشِين، واخشوا)، وأنّ ما حصل في (غَرَّتْ) مثلاً هو تقصير للحركة الطويلة (الألف) بعدما تشكّل من التقاء الفعل ببناء التأنيث المقطع المديد، فتخلّصت منه العربية بتقصير قمتّه. وتقصير الألف فتحة هي العلة نفسها الظاهرة في توجيه الفعل المضارع الناقص عند جزمه بأداة جزم، نحو: (يخشى - لم يخش) (٤٨). بخلاف ما ذكر القدماء من أنّ الاف حذفت هنا حذفاً تاماً لأجل الجازم وأنّ الفعل مجزوم وعلامة جزمه حذف

حرف العلة، فالحقيقة الصوتية تفصح عن تهافت مثل هذا الإعراب، فينبغي أن يقال في إعراب الناقص المجزوم: إنه مجزوم وعلامة جزمة تقصير الصائت الطويل لا حذفه. أي إن ما حصل للفعل (يخشى) بعد دخول الجازم عليه ما هو إلا تقصير لقمة المقطع الأخير من الفعل وليس إسقاط للألف، هكذا: لم يخش = / ي - خ / ش - / / ل - م / ي - خ / ش - / . فكما أن دخول الجازم يسقط الحركة القصيرة من الفعل نحو قولنا: (لم يضرب)^(٤٩)، كذلك أسقط هنا جزء من الحركة الطويلة الألف بما يُعادل الفتحة التي سقطت من الفعل المذكور؛ إذ أنها تعادل حركتين في نطقها، ولهذا أرى قول ابن جني "وقد أجرت العرب أيضاً الحرف مجرى الحركة، في نحو قولهم: لم يخش، ولم يسخ، ولم يرم، ولم يعز، فحذفوا هذه الحروف للجزم، كما تحذف له الحركات في نحو: لم يقم، ولم يعُد"^(٥٠) غير دقيق؛ فليس ما محذوف حروف صحاح، إنما هي حركات طويلة، وهذا يجعل قولنا أقرب إلى الحقيقة الصوتية من قول المتقدمين.

الرابع:- الفعل الأمر من الناقص عند تجرده أو عند إسناده إلى واو الجماعة وياء المخاطبة: وهنا تلام علة تقصير الصائت الطويل في تشكيلات صوتية أخرى تخص الفعل الأمر المجرد نحو (اخش)^(٥١)، أو المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، نحو: (اخشوا، اخشي)^(٥٢). ففعل الأمر المجرد أصله (اخشى) من مقطعين طويلين (إ - خ / ش -) فقصر الصائت في المقطع الثاني تخفيفاً وتحريزاً من ظهور المقطع المديد في درج الكلام لأن الفعل الأمر لا يوقف عليه بل يبتدأ به كأن يقال: اخش النار، فلو لم تقصر الألف لظهر المقطع المديد في حشو الكلام كما في (اخشى النار) وهذا تأنف منه العربية لنقله، فلذلك لزم تقصير الصائت الطويل في آخر الفعل الأمر فصار (اخش = إ - خ / ش -).

المطلب الثالث التوجيه الصوتي لحذف الألف في الاسم المقصور

وقد أحصيت له أربعة أنماط هي:

١- **تنكير الاسم المقصور:** وذلك نحو: (العصا - عصاً)^(٥٣). إذ يرى المتقدمون أن الألف سقطت "من اللقطة؛ لسكونها وسكون التتوين بعدها، وبقيت الفتحة قبلها تدل على الألف المحذوفة"^(٥٤)، وليس الأمر كذلك، فما حصل هو تشكيل مقطع مديد تُخَصَّص منه بتحويله إلى طويل مغلق وذلك بتقصير الفتحة الطويلة، كما في التشكيل:

$$(عصا + ن) = (ع - / ص - ن) = (ع - / ص - ن)$$

٢- **النسب إلى الاسم المقصور إذا كانت ألفه رابعة فاكثراً.** وذلك نحو: بردى - بردى، نينوى - نينوى، تركيا - تركي. ويبدو أن هذا هو النمط الوحيد الذي اتفق القدماء والمحدثون في توجيهه بالحذف التام، قال المبرد: "... إن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل: أجودها، وأحقها بالإختيار، وأكثرها، وأصحها، وأشكلها لمنهاج القياس حذف الألف فتقول في النسب إلى حُبلى، حُبلى، وإلى دنيا: دنيا، وكذلك بشرى، وسكرى، ودفلى، وما أشبه ذلك ويجوز أن تلحق واو زائدة، لأنك إذا فعلت ذلك فإنما تخرجه إلى علامة التأنيث اللازمة له وذلك قولك: دنياوي، و دفلوي حتى يصير بمنزلة حمرأوي، وصحراوي فهذا مذهب وليس على الحد، ولكنك وكنته؛ لتحقق منهاج التأنيث. والقول الثالث: أن تقلب الألف واو"^(٥٥). ومن وجهة نظر صوتية حديثة فإن حذف الألف في نحو (حبلى) إنما حدث فراراً من توالي قمتين (حركتين) في مقطع واحد لأن ما قبل لاحقة النسب وهي الياء المشددة مكسور وجوبا فتلحق بالكسرة الطويلة التي هي من ضمن تشكيل ياء النسب مع ألف (حبلى) التي هي حركة طويلة في المقطع الثاني كما في التشكيل: (حبلى + ي) = (ح - ب / ل -) + (ي -). وهنا تشكل مقطع غريب تأباه العربية هو (ل - ي) فلم يكن من بد غير سقوط الفتحة الطويلة الأصلية والاكتماء بالكسرة الطويلة ضمن ياء النسب لأنها لازمة لمعنى النسب بخلاف الألف التي كثيرا ما تقصر إلى فتحة كما ذكر آنفا فحدث هنا أن حذفت حذفاً تاماً فصار التشكيل: (ح - ب / ل - ي -).

٣- **جمع الاسم المقصور جمع مذكر سالماً.** إذ يرى الصرفيون وجوب حذف الألف من الاسم المقصور عند جمعه جمع مذكر سالماً؛ لالتقاء الساكنين وهي الألف في آخر الاسم المقصور، والواو أو الياء (الساكنين)، والقاعدة تقتضي وجوب التخلص من التقاء الساكنين بالحذف فحذفت الألف؛ لأنها في آخر الاسم ولا تحذف العلامة^(٥٦). وهذا أمر ترفضه اللغة؛ لأنه ينشأ تتابع الحركات الطوال، وقد وجه الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود بقوله: "لا بد من حدوث تغيير صوتي نتيجة التقاء الحركتين الطويلتين، فكلمة مثل مصطفى مصطفىون بالتحليل التالي: (Mustafawan ... Mustafa + uuna ... Mustafaa + uuna) حيث حذفت حركة قصيرة من كل حركة طويلة، فتحولتا إلى حركتين قصيرتين ثم حدث الانزلاق بينهما شكلاً واوا في حالة الرفع وياء في حالتي النصب والجر"^(٥٧). في حين يرى الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أن الاسم إذا كان "منتهاً بفتحة طويلة، نشأ عن الحاق الضمة الطويلة بها توالي أربع حركات قصار، أو حركتان طويلتان، فخفف من طول الفتحة لتصبح قصيرة، وينشأ عن التقائها بالضممة الطويلة انزلاق في صورة واو، فيقال في: مصطفى:

- (٨) ينظر: المقتضب: ١٧/٣، واللمع في العربية: ١٢٧، وشرح التصريف للثمانيني: ٤٥٧، وشرح الشافية للرضي: ٢٢٦/٢
- (٩) ينظر: اللمع في العربية: ٢٣٤
- (١٠) ينظر: تجاور الصوامت: ٢٣
- (١١) الكتاب ٣٤٠/٤.
- (١٢) المصدر نفسه.
- (١٣) شرح الكتاب للسيرافي ٢٣٠/٥
- (١٤) المنصف ٢٣٥
- (١٥) المنصف ٢٣٤
- (١٦) دراسات في علم أصوات العربية: ٢٠٣/١
- (١٧) شرح الشافية للرضي: ٧٩/١
- (١٨) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٨٠/١
- (١٩) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٨٠/١
- (٢٠) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٨٠/١
- (٢١) دراسات في علم أصوات العربية: ٢٠٢/١
- (٢٢) ينظر: دراسات في علم أصوات العربية: ٢١٥/١
- (٢٣) ينظر: دراسات في علم أصوات العربية: ٢٠٦/١
- (٢٤) ينظر: دراسات في علم أصوات العربية: ٢١٠/١
- (٢٥) ينظر: دراسات في علم أصوات العربية: ٢١١/١
- (٢٦) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٥٤ .
- (٢٧) ينظر: المصدر نفسه: ٥٨-٥٩ .
- (٢٨) ينظر: التصريف العربي: ٥٤ .
- (٢٩) أثر التشكيل الصوتي ١١٧ .
- (٣٠) الكتاب: ٣٣٩/٤
- (٣١) دروس في علم أصوات العربية: ١٦٧
- (٣٢) ينظر: شرح التصريف للثمانيني: ٤٥٧
- (٣٣) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٥٦/٤، وشرح الشافية لركن الدين: ٤٩٠/١
- (٣٤) ينظر: الكتاب ١٥٦/٤
- (٣٥) ينظر: المقتضب ٢٥٩/١ - ٢٦٠ . والممتع ٣٣٨/١
- (٣٦) ينظر: أبحاث في أصوات العربية
- (٣٧) أبحاث في أصوات العربية: ١٤
- (٣٨) ينظر: المقتضب ٢٥٩/١ - ٢٦٠ . والممتع ٣٣٨/١
- (٣٩) دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية ٢٧٢ .
- (٤٠) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٦١ .
- (٤١) ينظر: المنهج الصوتي ٤١ - ٤٢ .
- (٤٢) الانتشار: هو تحويل الصائت الطويل إلى صائت قصير ونصف صائت ، ولا يكون من الألف نصف صائت . ينظر: أبحاث في اصوات العربية: ٨ و ٢٦ .
- (٤٣) ينظر: أبحاث في اصوات العربية: ٢٦ .
- (٤٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٤١٥/٣ ينظر: سر صناعة الإعراب: ٤٢/١
- (٤٥) ينظر: الخصائص ١٤١/٣
- (٤٦) ينظر: توضيح المقاصد ١٥٩٩/٣ وشرح ابن عقيل ٣٠٣/٤ وشرح التصريح ٧٣٠/٢ وشرح الأشموني ١١٦/٤

- (٤٧) ينظر: همع الهوامع ٢٢٧/١
- (٤٨) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ٨٧
- (٤٩) ينظر: الأصول في النحو: ٣٨٢/٢
- (٥٠) سر صناعة الإعراب: ٤٢/١
- (٥١) ينظر: شرح شذور الذهب للجوري: ٢٣١/١
- (٥٢) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١٣٢/٣
- (٥٣) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٥٦/٤، وشرح الشافية لركن الدين: ٤٩٠/١
- (٥٤) اللمع في العربية: ١٦
- (٥٥) المقتضب ١٧٤/٣ واللمع ٣٩٥/١
- (٥٦) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين ١/ ٣٦٦)، واللمحة في شرح الملح ١٩٨، وشرح التصريح على التوضيح ٥١٢/٢، وهمع الهوامع ١٦٩/١، وشذا العرف ٨٣.
- (٥٧) دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية ٢٨٠-٢٩٧.
- (٥٨) المنهج الصوتي ١٢٩ - ١٣٠.
- (٥٩) ينظر: الكتاب ٣٥٦/٣ والأصول في النحو: ٤١٨/٢
- (٦٠) الكتاب ١٥٦/٤
- (٦١) الإنصاف ٤٦٦/٢
- (٦٢) المفتاح في الصرف ١٠١.

المصادر والمراجع

- * أبحاث في أصوات العربية، د حسام النعيمي، بغداد، ١٩٨٨م.
- * أثر التشكيل الصوتي في توجيه مسائل الصرف العربي (أطروحة دكتوراه)، كاظم عجيل سربوت محمد، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، ٢٠١٨م.
- * الأصول في النحو، ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.
- * الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات، الأنباري (ت ٥٧٧هـ): المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م.
- * تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، د. فوزي حسن الشايب، ١٩٨٩م.
- * تجاور الصوامت / قراءة أخرى، د. جواد كاظم عناد، العراق ن ٢٠٠٨.
- * التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، تقديم صالح القرمادي، تونس، ١٩٧٣م.
- * التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، ط ١، عمان، ٢٠٠٣.
- * التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث، عادل نذير بيبي، ديوان الوقف السني، ٢٠٠٩.
- * توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق عبد الرحمن سليمان دار الفكر، ٢٠٠٨.
- * الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
- * دراسات في علم أصوات العربية، د. داود عبده، عمان، ٢٠٠١.
- * دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، نقله إلى العربية صالح القرمادي، ١٩٦٦م.
- * سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق مصطفى السقا وجماعة، مطبعة الحلبي، ١٩٥٤م.
- * الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب، تحقيق حسن أحمد العثم، مكة، ١٩٩٥م.
- * شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد الحماوي (ت ١٣٥١هـ)، تحقيق نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض.
- * شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة: العشرون، ١٩٨٠م.

- * شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٩٨م .
- * شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري ، (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى ٢٠٠٠م .
- * شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثماميني (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م .
- * شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٧٥م .
- * شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الإسترابادي (ت ٧١٥هـ)، تحقيق د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولى ٢٠٠٤م .
- * شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، المحقق: عبد الغني الدقر، سوريا .
- * شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوزي القاهري الشافعي (ت ٨٨٩هـ)، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤م .
- * شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، (ت ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى ، الطبعة: الأولى
- * شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، المحقق أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨م .
- * علل النحو ن محمد بن عبد الله بن العباس المعروف بالورق (ت ٣٨١هـ)، المحقق محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م .
- * الكتاب، سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٨م .
- * اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، المحقق الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م .
- * اللحة في شرح الملح، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ٢٠٠٤م
- * للمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية ، الكويت .
- * المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الخمد، كلية الآداب ، مؤسسة الرسالة ،بيروت، الطبعة: الأولى (١٩٨٧م)
- * المقتضب، أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عزيمة. عالم الكتب، بيروت .
- * الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م .
- * المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى، ١٩٥٤م .
- * المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، د.عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م .